الأمم المتحدة S/PV.5161

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٦١**

الاثنين، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد دألوتو
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بن مهدي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوج
	رومانيا	السيد دومترو
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن
	اليابان	السيد كتاوكا
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)
(S/2005/141 و Corr.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-30251 (A)

0505-30

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2005/141 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الصميدعي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2005/141 و Corr.1، اللتان تتضمنان تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، والسيدة آن باترسون، ممثلة الولايات المتحدة، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة للسيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم تقرير الأمين العام الثالث عملا بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ويتضمن هذا التقرير ما استجد من أمور بشأن أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ تقديم تقرير الأمين العام الماضي المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والتي تشمل على وجه الخصوص الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة لعملية الانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. والتقرير غني عن البيان إلى حد كبير، ولذلك سأركز ملاحظاتي على العملية السياسية الجارية منذ الانتخابات وآثارها على أعمال الأمم المتحدة في الأشهر المقبلة.

لقد أناط المجلس ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولاية حازمة كي تنفذها حسبما تسمح الظروف. ومنذ أن توليت مهامي، بحثت في كيفية تنفيذ هذه الولاية بفعالية أكبر، بصفتي ميسرا حذرا ومستطلعا للآراء والنُهُج التي يمكن أن تعزز عملية سياسية شاملة للجميع. وبناء عليه،

اجتمعت مع الزعماء والممثلين العراقيين من جميع الأطياف السياسية لفهم وجهات نظرهم. وفي مناقشاتي معهم، شددت على أن لا أحد سوى العراقيين يستطيع إيجاد حلول قابلة للتطبيق ودائمة لمشاكلهم السياسية. وأكدت الأهمية الحيوية لبناء الثقة المتبادلة تدريجيا بين مختلف الكيانات السياسية العراقية عن طريق الحوار الدائم والتوفيق المتبادل وتدابير بناء الثقة.

وعقب الانتخابات التاريخية في العراق، كان انعقاد الجمعية الوطنية الانتقالية في ١٦ آذار/مارس وقيامها في الأسبوع الماضي بانتخاب رئيس جديد ونائبي رئيس دليلين إضافيين على التقدم الذي يحرزه العراق نحو مستقبل ديمقراطي. وانتخاب مجلس الرئاسة هو بصفة خاصة تعبير واضح عن التزام القيادة الجديدة في العراق بالعمل على تحقيق الوحدة الوطنية عن طريق الوسائل السلمية الديمقراطية. وكلما أمكن الانتهاء من تشكيل الحكومة الانتقالية بوتيرة أسرع كلما اقترب العراق من المرحلة التالية في عملية انتقاله السياسي.

وكان تنظيم ثلاثة انتخابات متزامنة في ٣٠ كانون الثاني/يناير عملا رائعا حظي بالتأييد الهائل من الناخبين في معظم أرجاء العراق. وبينما كانت المشاركة الإجمالية للناخبين المسجلين جيدة، خاصة في الشمال والجنوب، كانت هناك تباينات إقليمية كبيرة. ومهما كانت الأسباب فالحقيقة هي أن أعدادا كبيرة جدا من العراقيين في أنحاء معينة من البلد لم يشاركوا في الانتخابات أو لم يرغبوا في المشاركة، إما بصفتهم ناخبين أو بصفتهم مرشحين. ونتيجة لذلك، فإن مجموعات معينة – خاصة العرب السنة – وجدت أنفسها ناقصة التمثيل في الجمعية الوطنية الانتقالية. ومع ذلك، فإن جميع الأحزاب الرئيسية، بما فيها الأحزاب التي لم تشارك في الانتخابات، دخلت في مفاوضات مكثفة لتشكيل الحكومة والمشاركة في عملية وضع الدستور. وآمل أن يبني العراقيون على هذا الزخم الإيجابي وهم يواصلون تقدمهم. ومن المهم ألا تشعر أية جماعة بأنها مستبعدة من العملية السياسية.

إن الطريق أمامنا يتيح فرصا عظيمة للشعب العراقي ويضع أمامه تحديات خطيرة. والتحدي الرئيسي يتمثل في توطيد الوحدة الوطنية عن طريق الحوار والمصالحة بينما تجري المحافظة على سيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية. وبغض النظر عن الخلفيات الدينية والمذهبية فإن من مصلحة أي عراقي أن يسهم في تشكيل توافق عريض في الآراء في المجال السياسي على الطريق للمضي قدما. والعراقيون يتطلعون الى قادتهم المنتخبين مؤخرا لممارسة مسؤولياتهم بحكمة وفعالية في هذا الصدد.

وصياغة دستور وطني تشكل فرصة تاريخية لأن يلتئم شمل العراقيين. وبتشكيل حكومة العراقيين الجديدة أظهروا قدرتهم على التوصل إلى حلول توفيقية سياسية صعبة حرصا على المصلحة الوطنية. وآمل أن تبقى هذه الروح سائدة في كل عملية وضع الدستور حتى يمكن ترجمة تجارب وحالات تاريخية متنوعة الى مستقبل مشترك. وإن ثمن التقاعس عن مواصلة مزيد من الحوار والمصالحة سيكون أكبر من التنازلات الضرورية للتوصل الى توافق وطني للآراء بالوسائل السلمية.

والذين لم يشاركوا في الانتخابات لديهم الفرصة الآن للموافقة على خطة وآلية يمكن لشواغلهم عن طريقهما أن تتجلى في المناقشة الدستورية. ويواجهون أيضا الحاجة إلى تنظيم أنفسهم وتعبئة مؤيديهم للتصويت في الاستفتاء الدستوري والانتخابات التي تعقبه. وينبغي ألا يخشى أي جمهور ناخبين من أن يصبح ضحية جديدة في عراق جديد. على العكس من ذلك، أي شخص من اللازم أن يطمئن على أداء دوره الصحيح بوصفه جزءا حيويا لا يتجزأ من

الحياة الوطنية العراقية، وعلى تشاطره المسؤوليات والمكافآت مع زملائه العراقيين في المواطنة. إن تصورات وشواغل ومطالب الذين يشعرون بأنهم ''مستبعدون'' يجب أن تكون عاملا كامل التأثير إذا أريد للعملية السياسية أن تسهم في الاستقرار السياسي.

والأطراف التي استفادت استفادة قصوى من الانتخابات أظهرت فعلا البصيرة والحكمة في انتهاج سياسة مد يد الود والاشتمالية، وفي الدعوة إلى ضبط النفس في وجه أعمال العنف الاستفزازية، وفي التوصل إلى تفاهمات متفق عليها على نحو متبادل عن طريق المفاوضات بقصد تشكيل حكومة انتقالية. والأهم من ذلك أنها اختارت أن تدون إجراءاتها سلميا في إطار وطني وحرصا على المصلحة المشتركة، بكل ما ينطوي عليه ذلك من مسؤوليات وفرص.

وفي هذا الصدد أرحب بالتطمينات العامة من القادة البارزين بالحيلولة دون اتباع نهج مذهبي أو فرض آراء الأغلبية على قضايا للعراقيين كلهم مصلحة فيها، بما في ذلك قضايا متعلقة بطبيعة وطابع الدولة العراقية. وفي الفترة القادمة سيتعين على الأطراف الرئيسية أن تضمن أن تمثل آراء ومصالح جماعات الأقليات والجماعات المدنية تمثيلا وافيا بالغرض في عملية صياغة الدستور.

إن التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية ستظل تواجه العراق. ولكن إذا تم تناولها على أساس إيجاد توافق وطني في الآراء فلا بد من أن تنجح الجمعية الانتقالية في إيجاد إطار سياسي جديد أقوى يتمكن فيه جميع العراقيين من أن يسهموا بمهاراتهم وطاقاتهم في بناء عراق ديمقراطي وتعددي ومزدهر وفي الدفاع عنه.

إن عملية صياغة الدستور ستتيح، إذا تم القيام بها على نحو صحيح، فرصة للذين نأوا بأنفسهم حتى الآن عن العملية السياسية لإعادة النظر في خياراتهم. ولا بد أيضا من أن توفر فرصة لأن يشارك المجتمع المدني العراقي حتى الشرائح الشعبية عن طريق تقديم مداخلاتهم حاسمة الأهمية. ولن يكون من السهل أن يوضع جانبا دستور ينشأ عن هذه العملية، بل إنه سيخدم أجيالا قادمة. وعلاوة على ذلك فإن تلك الوثيقة النهائية، إذا انبثقت عن مناقشات وحلول توفيقية على مستوى البلد، لا يمكنها سوى تشجيع نشوء ثقافة سياسية ومؤسسات التوفيق والتفاوض والتقدم.

وستتولى الحكومة الانتقالية المسؤولية الرئيسية – بل الواجب – عن تسهيل عملية لوضع الدستور تكون شاملة وشفافة وقائمة على المشاركة. بيد أنه يتوجب على كل جماعات العراق أن تبذل جهدا حقيقيا لتتصل الواحدة منها بالأخرى بوصفها عراقية أولا وقبل كل شيء ولتسوي خلافاتها في إطار الحوار والمنافسة السياسية.

والأمم المتحدة، وفقا لولايتها، على استعداد لأن تقدم، إذا طلب العراق ذلك، المساعدة لعملية وضع الدستور العراقي بطريقة سيادية ومستقلة. ولأن تقوم بتنسيق عروض المساعدة الدولية. وسنفعل ذلك وفقا لأولويات الجمعية الانتقالية وأي هيئات دستورية قد تنشئها الجمعية.

وأرحب بإعادة مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الأخير بشأن هذه المسألة (S/PRST/2005/5)، لتأكيده على الدور القيادي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق في ذلك الصدد. وبصرف النظر عن التحدي المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية فإن الوقت المحدود جدا الذي نص عليه القانون الإداري الانتقالي لاتخاذ الخطوات المتبقية في عملية الانتقال السياسي – أعني صياغة دستور وإجراء استفتاء دستوري وانتخابات وطنية – يمثل تحديا في حد ذاته. غير أنني واثق بأن العراقيين سيرقون إلى مستوى

المناسبة، كما فعلوا فيما يتعلق بالانتخابات الأخيرة، وستدعمهم الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الهدف.

إن القيام بعملية سياسية موثوق بها يقدم الاحتمال الأفضل لتحسين البيئة الأمنية التي لا تزال عسيرة في أجزاء معينة من البلد. وعلى الرغم من حصول انخفاض ظاهر في عدد الحوادث العنيفة منذ إجراء الانتخابات فإن التكتيكات المستعملة في التمرد وطابعه المهلك مستمرة التطور وهي تبقى مدعاة للقلق. وكلما ازداد تدريب قوى الأمن العراقية جودة وسرعة ازداد دنو الوقت الذي تصبح فيه قادرة على تولي مسؤولياتها وتولي مهام الأمن في البلد.

وكما يوضح التقرير لا تزال حالة حقوق الإنسان في العراق تستحق الاهتمام القوي. إن العنف واستعمال القوة يلحقان الضرر بأشخاص هم في أغلبيتهم من المدنيين غير المحاربين الأبرياء. وفي بعض المناطق – على وجه خاص في الفلوجة وأماكن أخرى في الأنبار – يبقى السكان محرومين من الحماية التي يحق لهم أن يكونوا في كنفها بمقتضى القانون الإنساني الدولي. واستمرار ورود تقارير عن عمليات الاحتجاز وغياب ترتيبات وافية بغرض اتخاذ الإجراءات الصحيحة مسألتان بحاجة أيضا إلى المعالجة. وفي مناطق العراق التي يتسم فيها الأمن باستقرار نسبي ينبغي أن تكون السلطات المعنية قادرة على إيلاء اهتمام أكبر لحماية حقوق الإنسان. وسيواصل مكتبي لحقوق الإنسان رصد الحالة عن كثب حتى تكون جهودنا المبذولة دعما لاستعادة سيادة القانون متجذرة في كل الأوقات في فهمنا الكامل لواقع حقوق الإنسان السائد في العراق.

ويمكن لأعضاء المجتمع الدولي أن يوفروا الدعم الحاسم الأهمية لعملية الانتقال في العراق عن طريق تعزيز مساعدتهم في ميداني التعمير والتنمية، عن طريق المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق وعلى المستوى الثنائي. وتتخذ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق تدابير لتحسين قدرتها على الإيصال بينما تبقى واعية بالضرورة بالحالة الأمنية المتطورة. والبعثة مستعدة أيضا لأن تؤدي دورا معززا للتنسيق بين البلدان والمنظمات المانحة، من ناحية، والسلطات العراقية المكلفة، من ناحية أخرى. وذلك سيساعد في تحسين فعالية المساعدة الدولية في مجموعة من الميادين، لفائدة الشعب العراقي. ويتوقع العراقيون تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي الملموس، بخاصة من ناحية ظروف المعيشة وفرص العمل والخدمات. وعلى الرغم من أن الوقت المتبقي قبل إجراء الانتخابات التالية قصير فإن الحكومة الانتقالية بحاجة إلى تقليل حدة ضروب الحرمان والأخطار اليومية التي تصيب كثيرا جدا من العراقيين بالإحباط وتحط من قدر حياتهم وتقوض آفاق إجراء عملية انتقالية ناجحة.

وكما يؤكد التقرير فإن إدخال تحسين على البيئة الأمنية الكلية شرط مسبق ضروري لتوسيع نشاطات الأمم المتحدة في العراق. إن المحاورين العراقيين، دون استثناء تقريبا، يريدون أن تتولى الأمم المتحدة مسؤوليات أكبر وأن يكون حضورها أكثر بروزا في العراق. وأعرف أن ذلك رأي يتشاطره الكثيرون في مجلس الأمن أيضا.

لقد فتحنا فعلا مكاتب اتصال في أربيل والبصرة، قبل الانتشار المتوقع لعدد أولي من الموظفين في المجالين الإنساني والإنمائي. ولا غنى عن ذلك الانتشار إذا أريد لتلك المكاتب أن تؤدي وظائفها الأساسية فيما يتعلق بنشاطات الإغاثة والتنمية في هذا الوقت. وسنجري تقييما لنطاق مزيد من المبادرات في المجالين الإنساني والإنمائي بما يتفق، كما هي الحالة دائما، مع أمن موظفي الأمم المتحدة. إن وصول وحدات حراسة تم مؤخرا الإسهام بها ومكلفة بتوفير الأمن للأمم المتحدة في بغداد والبصرة سيشجع، كما آمل، بلدانا أخرى على النظر في مساندة توسيع نشاطات الأمم المتحدة في العراق عن طريق الدعم العملي والمعنوي أيضا. وبالنيابة

عن بعثة الأمم المتحدة أود أيضا أن أشكر حكومة فيجي على إسهامها الهام في أمن بعثتنا.

إن تحديات العراق هي أيضا تحديات للمجتمع الدولي. وستكون المؤسسات الانتقالية الجديدة في العراق في حاجة إلى المساندة المستمرة والنشيطة من الأمم المتحدة والمنطقة والمجتمع الدولي برمته. وأرحب بالعملية الإقليمية الجارية فيما بين العراق وجيرانه بوصف ذلك أداة أساسية للحوار والتعاون. وأرحب أيضا بأية مبادرة دولية متضافرة، دعما لتعمير العراق السياسي والاقتصادي. والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذه الجهود، وللاضطلاع بدورها في بذلها. وقد حان الوقت الآن لكي نتضافر مع سلطات العراق الجديدة ونتيح لها فرصة للنجاح في أعين شعبها. فمن الضروري أن يشعر الشعب العراقي وهو يشرع في إعادة بناء بلده بأن العراق يستعيد مكانه بوصفه عضوا كامل والاستقلال والسيادة والاندماج في المجتمع الدولي. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن ضمان إعادة العلاقات إلى طبيعتها بين العراق والمنطقة والمجتمع الدولي على وجه السرعة.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن على دعمه. وأتطلع إلى إبقائه على علم بأنشطة البعثة في العراق ونحن نسير قدما إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد قاضي على إحاطته الإعلامية.

السيدة باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، يسرني باسم القوة المتعددة الجنسيات أن أبلغ مجلس الأمن عن الجهود التي بذلتها القوة والتقدم الذي أحرزته في إنجاز ولايتها.

تختلف الحالة في العراق اليوم عما كانت عليه حين قدمنا تقريرنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. فقد شهدنا، في ٣٠ كانون الثاني/يناير، شجاعة الشعب العراقي وإقدامه وتصميمه وهو يبرهن على التزامه بالديمقراطية. وأظهرت أصوات ما نسبته ٦٠ في المائة من العراقيين الذين لهم حق الانتخاب أنهم لن يخيفهم شيء حيال التعاون مع الحكومة العراقية والمشاركة في العملية السياسية السلمية.

ففي يوم الانتخاب، كان زهاء ١٣٠ ٠٠٠ من أفراد الأمن العراقيين في مواقعهم. وقامت تلك القوات عن طريق حلقات أمنية متعددة بتأمين جميع مراكز الاقتراع البالغ عددها ٥ ٢٠٠ مركز، ووفرت الحماية للناخبين ولمراكز الاقتراع مما يزيد على ١٠٠ هجوم، واحتجزت حسبما أفادت الأنباء أكثر من ٢٠٠ شخص من المتمردين المشتبه فيهم. ويدل أداء قوات الأمن العراقية على تنامي قدرتها ويشهد باستمرار على التعاون الناجح بين الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات.

وتضم القوة المتعددة الجنسيات ٢٧ بلدا، إضافة إلى الولايات المتحدة، ويتجاوز قوامها ١٣٠ ٠٠٠ فرد. وتنسق القوة عن كثب مع الحكومة العراقية على الصعيدين المحلي والوطني في الاستعانة بتكتيكات أمضى فعالية لدحر المتمردين ومنعهم من شن هجماتهم. وتواصل سفارة الولايات المتحدة وقيادة القوة المتعددة الجنسيات، بدعوة من الحكومة العراقية، حضور اجتماعات اللجنة الوزارية للأمن الوطني في العراق، التي تضع الإطار العريض للسياسة العراقية العامة في ما يتعلق بالأمن، تمشيا مع القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

ولا يزال العراق يشكل بيئة أمنية صعبة جدا. فالإرهابيون والمتمردون ما زالوا مصرين على أن يحاولوا عرقلة تقدم العراق صوب تحقيق السلام والديمقراطية. كما أنهم ما زالوا يشنون حملة وحشية من الهجمات والترهيب

ضد القادة والمواطنين العراقيين، وقوات الأمن العراقية، والمواطنين العاديين والعاملين في مجال تقديم المعونة من أبناء بلدان كثيرة، والقوة المتعددة الجنسيات. ولم يرهب الشعب العراقي استخفافهم بحياة الأبرياء واستعدادهم لارتكاب فظائع لا توصف، بما فيها عمليات إعدام الرهائن المصورة بالفيديو. فهاهم العراقيون ما برحوا يتطوعون بأعداد كبيرة لخدمة بلدهم في قوات الأمن العراقية.

ووفقا للقيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق، تم تجهيز وتدريب ما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ من أفراد قوات الأمن في وزارتي الداخلية والدفاع. وتشمل القوات التابعة لوزارة الداخلية البالغ عددها ٨٥ ٠٠٠ فرد أفراد الشرطة العادية، وأفراد وحدات الشرطة الخاصة، وكتائب حفظ النظام العام والكتائب الآلية، ووحدات حرس الحدود، وعناصر حماية الشخصيات البارزة. ويبلغ عدد القوات التابعة لوزارة الدفاع ٦٥ ٠٠٠ فرد وتشمل جنودا من الجيش النظامي العراقي، الذي يضم الآن كلا من قوة التدخل والحرس الوطني، والقوات الجوية والبحرية وقوات العمليات الخاصة.

ولا تزال عملية بناء قوة الأمن العراقية مستمرة وتحتل أعلى مراتب الأولوية. وتواصل القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات ووزارتا الداخلية والدفاع العراقيتان العمل عن كثب على تجنيد قوات الأمن العراقية وتدريبها وتجهيزها. وقد أعددنا ورقة معلومات أكثر تفصيلا يجري توزيعها الآن. وهي تبين شيئا من التقدم الذي أحرزته قوات الأمن العراقية. ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت وإلى دعم مستمر من القوة المتعددة الجنسيات قبل أن تبلغ قوات الأمن العراقية كامل قدرتها التشغيلية.

وعلاوة على تدريب قوات الأمن العراقية، تواصل القوة المتعددة الجنسيات الاضطلاع بجميع أنواع العمليات العسكرية إسهاما منها في صون أمن العراق واستقراره. وتواصل القوة المتعددة الجنسيات عملها الدؤوب على القيام بالعمليات التقليدية لحفظ الأمن والاستقرار، فضلا عن استعادة الذخائر والألغام الأرضية وتدميرها، وتوفير الدعم الجوي، والاضطلاع بعمليات الاعتراض البحرية، وحماية جهود إعادة البناء المتعددة الجنسيات. أما الشيء الذي تغير منذ التقرير الأخير فهو الاستعانة المتزايدة بقوات الأمن العراقية في تلك المهام، مع تقديم الدعم لها من القوة المتعددة الجنسيات حسب الاقتضاء. وسوف يستمر هذا الاتجاه ويزيد في المدى القريب كلما ازدادت قوات الأمن العراقية قدرة.

كما تعمل القوات العسكرية وأفراد الشؤون المدنية، بالتنسيق مع الحكومة العراقية، والجهات المانحة الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، على تقديم المساعدة في المجالات المدنية والإنسانية والمتعلقة بإعادة الإعمار في جميع أنحاء العرق. وتشمل المشاريع في هذا الصدد إعادة بناء المستشفيات والصيدليات والمدارس الابتدائية ومدارس إعداد المعلمين وتجديدها، وإصلاح الطرق، ومحطات معالجة المياه والصرف الصحي، ونظم الإمداد بالطاقة، والحدائق العامة، وتوفير الرعاية الطبية، وتنقية المياه.

وتواصل القوة المتعددة الجنسيات صرف الأموال لبناء الهياكل الأساسية وتحسينها، واعتماد المبالغ لتحقيق رفاه المواطنين ودعم التعليم. كما أن القوة المتعددة الجنسيات تزود قوات الأمن بمعدات الاتصال، والتحقيق والمنشآت، وقد وهبت للمراكز الصحية العراقية بعض الأجهزة والعقاقير.

وما برحت الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما حتى الآن في العملية الانتقالية السياسية بالعراق، ولا سيما في

المساعدات الهامة المقدمة إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام السفير أشرف قاضي على تقديمه تقرير الأمين العام إلى المجلس اليوم. وبموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، سوف يضطلع السفير قاضي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بناء على طلب الحكومة العراقية، بدور رئيسي في تعزيز الحوار الوطني وبناء توافق الآراء بشأن وضع الدستور الوطني من جانب شعب العراق. وقد قالت الأمم المتحدة إنها ستؤدي هذا الدور وتعين على تنسيق المساعدات التقنية الدولية الأخرى. ونحث الأمم المتحدة على التحضير مسبقا لعمل ذلك، بالنظر إلى ما لها من دراية وخبرة واسعتين بالمساعدات الدستورية.

وندرك أن أمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق شرط ضروري لوفاء الأمم المتحدة بولايتها. وتضطلع وحدات من القوات التابعة للولايات المتحدة بهذه المهمة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤. غير أنه في الآونة الأخيرة، وتمشيا مع القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، تولى جهاز مستقل يخضع للقيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات مهمة توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق على وجه التحديد. ويسرني بالغ السرور أن أبلغ المجلس بأن القوات الجورجية قد تسلمت تلك المهمة في بغداد من الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، تنتشر القوات الرومانية في الوقت الراهن في البصرة، وهي على استعداد لتوفير الأمن لمسؤولي الأمم المتحدة لدى وصولهم هذا الصيف. كما أود أن أعرب عن تقديري لألمانيا والبرتغال والجمهورية التشيكية والدانمرك وسلوفينيا والسويد وفنلندا ولكسمبرغ وهولندا واليابان، التي تعهدت مجتمعة بتقديم ما يزيد على ١٥ مليون دولار لتمويل هذا الجهاز المستقل. وكلما توسعت الأمم المتحدة في أنشطتها بالعراق، كلما ازدادت احتياجاتها الأمنية. ومن ثم نشجع البلدان على توفير مساعدة إضافية لقوة الحماية، سواء من خلال تقديم الأموال أو الجنود. وستكون قوة الحماية المذكورة شرطا مسبقا ضروريا لتوسيع وجود الأمم المتحدة.

وأعرب عن ترحيبي بنشر أفرقة مفارز الاتصال التابعة للأمم المتحدة في البصرة وإربيل، وأتطلع إلى نشر أعداد إضافية من الموظفين الفنيين. ونود أن نرى الأمم المتحدة تتوسع في تنفيذ التزاماتها بتقديم المساعدة لإعادة الإعمار على الصعيدين الاقتصادي والإنساني. ومن شأن الوجود القوي للأمم المتحدة في البصرة وإربيل أن يحقق هذا الغرض. إضافة إلى ذلك، نتوقع أن تكون المكاتب في البصرة وإربيل ضرورية لدعم العراقيين في المرحلة المقبلة من العملية الانتقالية السياسية.

لقد فتحت انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير فصلا جديدا في التاريخ العراقي. وشكلت تلك الانتخابات خطوة لا غنى عنها على طريق الشعب العراقي نحو الاستقرار والحكم الذاتي الديمقراطي. وتبدأ الآن عملية وضع واعتماد دستور يرسي الأساس لعراق مكتمل الديمقراطية. ومن المهم أن تتاح لجميع العراقيين الفرصة للمشاركة في تلك العملية. وستكون للشفافية والمشاركة العريضة القاعدة في صياغة دستور العراق الجديد أهمية حاسمة في إقامة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. ونرى من المشجع البيانات الصادرة عن طائفة متباينة من الزعماء السياسيين العراقيين وعن الحكومة العراقية الجديدة مما يشير إلى التزامها بضمان الأخذ بنهج اشتمالي في وضع الدستور، وبتشكيل حكومة انتقالية عراقية تمثل مصالح جميع العراقيين.

ورغم أنه ما زال يوجد من يسعون لوقف التقدم الذي أحرزه العراق على مدى العامين السابقين وتقويض الحكومة المنتخبة ديمقراطيا، فقد أظهر معظم المواطنين العراقيين دعمهم للعملية السياسية وهم يرون أنه ينبغي تحقيق العدالة بإقرار سيادة القانون.

وستواصل القوة المتعددة الجنسيات، دعما لتلك الأهداف، تعاونها الوثيق مع حكومة العراق وتدريب قوات الأمن العراقية والقتال الى جانبها، مع القيام في الوقت نفسه بالنقل الدائم للمسؤوليات عن الأمن الى قوات الأمن العراقية عندما تسمح الأوضاع المحلية بذلك.

ونتطلع الى العمل عن كثب مع حكومة العراق الجديدة المنتخبة لكفالة الدعم الفعال لإشاعة الاستقرار والإعمار ومواصلة التطور الديمقراطي في العراق.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الصميدعي (العراق): أود أن أغتنم هذه الفرصة، سيادة الرئيس، لأهنئكم على توليكم رئاسة المجلس، ولأثني على سلفكم الممثل الدائم للبرازيل على حسن أدائه في الشهر المنصرم.

ويسرني أن أقدم لكم مرة أخرى وجهة نظر الحكومة العراقية حول أحداث الربع الماضي من السنة الحالية كتتمة للتقارير التي قدمناها في كل ربع من السنة أمام هذا المجلس. إن الغاية من هذه المشاورات هي مراجعة الأحداث للأشهر الثلاثة الماضية. ولكن أرجو أن تسمحوا لي اليوم بأن أقدم عرضا أشمل للأحداث. ففي ظل التطورات الحالية نحن بحاجة إلى استعراض الطريق الذي قطعه العراق حتى الآن.

لقد احتفلنا لتونا بمرور عامين على سقوط النظام السابق في العراق. وقبل ذلك كان العراق يرزح تحت حكم الطاغية الوحشي الذي بدا في ذلك الحين محصنا إلى أمد غير منظور. فقد فرض سيطرته بالرغم من إرادة الشعب العراقي على مدى ٣٥ سنة عانى ذلك الشعب خلالها قهرا وجورا وحرمانا يعجز العقل عن إدراكها، وتفوق بالتأكيد قدرتي على وصفها. لقد اصطلحنا على الإشارة إلى بعض هذه المعاناة بكلمات مثل: حلبجة، الأنفال، المقابر الجماعية، وكل واحدة منها ترمز إلى عالم مرعب من الظلم والعذاب.

وفي نهاية ذلك العهد غدت مؤسساتنا السياسية والقانونية متهرئة وبات الشعب العراقي بأكمله مقهورا مطبوعا بالعنف يحمل جراحات نفسية عميقة، حيث جعل النظام منه مجرد ملحق تابع لشخصية القائد الواحد. وهكذا كان العراق غارقا في دوامة من اليأس والضياع.

بعد سقوط الطاغية وأركان نظامه، بدأت عملية إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة تدريجيا من قبل العراقيين. وكانت البداية بتشكيل مجلس الحكم، وأتبع ذلك بوقت قصير تعيين أول هيئة وزارية. وقد أفضت اتفاقية ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى مباشرة مجلس الحكم العراقي بصياغة قانون أساسي لوضع أسس ومبادئ الدولة العراقية الجديدة وتسليم السلطة إلى حكومة ذات سيادة. ولقد أوفى العراقيون بذلك الالتزام. فقام مجلس الحكم العراقي طواعية بالتخلي عن سلطاته وحل نفسه عند تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة التي ألزمت نفسها بدورها بإجراء الانتخابات قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإنهاء دورها بالتنازل إلى الحكومة المنتخبة. ومرة أخرى أوفى العراقيون بالتزامهم، وأجريت الانتخابات في موعدها المحدد بالرغم من كل الصعوبات والمخاطر التي عمت أنحاء العراق. وقبل بضعة أيام قدمت الحكومة العراقية المؤقتة استقالتها، ويتهيأ العراق الآن للانتقال الثاني للسلطة خلال عشرة أشهر بشكل سلمي منظم.

ومنذ الانتخابات والعملية السياسية في العراق تتقدم بخطوات ثابتة. ولقد حتمت نتائج الانتخابات وقاعدة الثلثين التي نص عليها قانون إدارة الدولة – حتمت على الأحزاب الفائزة التفاهم فيما بينها وتشكيل حكومة وحدة وطنية. ولقد تم انتخاب المجلس الرئاسي وتكليف رئيس وزراء بتشكيل الحكومة. مثل هذا التفاهم والتداول السياسي لم يحصل من قبل في تاريخ العراق. ولسوف تبدأ الحكومة الانتقالية الجديدة بعملية كتابة الدستور الدائم واستكمال بناء

مؤسسات الدولة ذات الشرعية الكاملة. ونتوقع أن نكمل هذه العملية قبل نهاية هذا العام. وحينذاك تجرى انتخابات جديدة تحت ظل الدستور الدائم – حقا لقد كان هذان العامان حافلين.

هذه الرحلة لم تكن سهلة ولم تكن ممكنة بدون مساعدة خارجية. لقد واجهنا ولا نزال نواجه ردة عنيدة شرسة من قبل أعداء حسني العدة والإعداد مصممين على حرف مسيرتنا عن خطها والانكفاء بنا إلى الوراء. ولكن العراقيين قد ذاقوا طعم الحرية ولن يثنيهم عنها شيء. لقد أوفينا بكل عهد قطعناه على أنفسنا بالرغم من كل هذه التحديات الخطيرة.

لقد مضينا كذلك ولا نزال نمضي بخطوات حازمة نحو الاندماج مجددا بالنظام الدولي. من ذلك أننا ننوي تقديم طلب العراق للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية في العام المقبل. وعلاقاتنامع جيراننا قد أعيدت إلى بيعتها على العموم وهي في تحسن. إن العراق الجديد يريد أن يصبح مصدر استقرار ومحركا للنمو في المنطقة. ولا يضمر عداء لأحد. نحن نتطلع إلى إقامة علاقات صداقة وتعاون مع جيراننا، في عملنا المشترك للتعامل مع القضايا المشتركة.

علاقات العراق مع البلدان المختلفة خارج المنطقة هي أيضا قد تطورت بشكل حسن. والعديد من الأقطار التي كانت قد عبرت عن تحفظها حول قرار إزالة النظام السابق بالقوة العسكرية قد نهضت الآن إلى معاونتنا في جهودنا لإعادة البناء. وإن من أهم ما حصل مؤخرا في هذا الباب هو قرار نادي باريس إعفاء ٨٠ في المائة من الديون التي تورط بها حكام العراق السابقون. هذا وإن أقطارا أخرى قد قدمت وعرضت مساعدات متنوعة منها المالية ومنها العينية.

في الوقت الذي يتقدم فيه العراق نحو الحرية والتطبيع، مواجها قوى الحقد والإرهاب والتمرد، يندمج مجددا بالمجتمع الدولي، ثمة أمران حيويان في غاية الأهمية: الأمر الأول هو أن استمرار الدعم من المجتمع الدولي أمر ضروري قطعا. وأنا سعيد لأن هذا الدعم لم ينقطع. ونحن بدورنا ممتنون لكل المساعدات التي قدمتها لنا بلدان عديدة والمساعدات التي قدمتها أيضا الأمم المتحدة.

الأمر الثاني بالغ الأهمية هو أننا بأمس الحاجة إلى التخلص من القيود والعوائق التي فرضت على العراق أثناء حكم النظام السابق بقصد احتوائه والحد من الأضرار التي كان يوقعها بشعبه ودول المنطقة والعالم. ولكن العراق الجديد إنما هو أحوج ما يكون إلى الدعم والتشجيع وليس إلى التقييد والأعباء الإضافية. إنه بأمس الحاجة إلى تضميد جراحه والبدء بالبناء والتعمير. لقد آن الأوان أن يعيد مجلس الأمن النظر في قراراته الصادرة قبل نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣ حول العراق، وإلى تفكيك الهياكل القانونية والبيروقراطية وغيرها التي بنيت على تلك القرارات والتي لم تعد مناسبة لهذا الظرف الجديد. وفي هذا الصدد فإن عنصر الوقت مهم أيضا، فلا ينبغي أن ننتظر شهرا بعد شهر، وعاما بعد عام نرزح تحت هذه الأعباء ونترف ريثما يتم إجراء ما يعلم الجميع أنه لا مناص منه إن عاجلا أم آجلا. إن العراق كديمقراطية وليدة ملتزم تماما بحكم القانون – الدولي منه والداخلي. وبهذه الصفة فإن له الحق بأن يطالب بأن يعامل معاملة بقية الدول الأعضاء.

أود أن أشير هنا إلى المساعدات المهمة التي تقدمها الأمم المتحدة، وأثني بشكل خاص على الجهود الحيوية التي يبذلها سعادة السفير أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام. إن نشاطه الدؤوب وتعاطفه مع تطلعات وطموحات شعبنا المشروعة قد مكنته من الفوز بثقة الكثيرين. إن مشاركته القيمة تعتبر من أفضل نماذج المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة في ظروف ما بعد الصراعات.

في الحالات التي صارت فيها الأمم المتحدة مؤتمنة على إدارة أموال العراق، فإن من مصلحة الأمم المتحدة أن

تتصرف بوضوح وشفافية، وأن تقوم بواجب الرعاية لهذه الأموال ولذلك نتوقع إعطاءنا كامل المعلومات التي لها علاقة بحسابات العراق وأرصدتها. عند ذلك سوف يكون بإمكاننا أن نطمئن الشعب العراقي بأن مصالحه محفوظة وأن نمضي بمساعدتكم إلى غلق الملفات المعلقة بشكل منظم وسريع.

عندما يحين موعد الاجتماع القادم لمجلسكم هذا لتناول تقرير الأمين العام القادم عن العراق، سوف نكون قد قطعنا شوطا جديدا في مسيرتنا نحو التقدم والحرية. في هذه المرحلة المثقلة بالعناء والمفعمة بالحماس نريدكم معنا بإرادتكم الجماعية، تشجعوننا وتؤازروننا وتزيلون العقبات عن طريقنا. وبخلافه، سوف تكون هذه الرحلة ليست شاقة فحسب، وإنما أشبه بالمستحيلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.